الضم الإسرائيلي للضفة الغربية: التداعيات السياسية والقانونية والإقليمية وخيارات المواجهة الفلسطينية

د. راسم بشارات

مقدمة

تعيش القضية الفلسطينية لحظة حرجة مع تجدد الدعوات الإسرائيلية لضم الضفة الغربية وفرض السيادة عليها، كما جاء في تصريحات وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، الذي طالب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بخطوة "تاريخية" لإخضاع الضفة بالكامل لسلطة الاحتلال. هذه الطروحات التي ترافقت مع تهديدات علنية بـ"الإبادة" ضد السلطة الفلسطينية إذا "رفعت رأسها"، تأتي في سياق استيطاني متسارع، حيث تم إحياء مشروع "E1" الذي يهدف إلى عزل القدس عن محيطها الفلسطيني وشطر الضفة إلى قسمين شمالي وجنوبي.

هذا التطور لا يعكس فقط أجندة تيار يميني ديني–قومي يسعى إلى تكريس رؤيته العقائدية، بل يطرح أيضًا تحديات عميقة لمستقبل الدولة الفلسطينية، وللاستقرار الإقليمي، ولمكانة إسرائيل الدولية. الدراسة التالية ترصد أبعاد هذه الخطط، وتستعرض ردود الأفعال عليها، وتحلل الموقف القانوني الدولي، قبل أن تقدم خريطة طريق عملية وتوصيات لمواجهة هذا المسار.

مشروع سموتريتش: خرائط للضم وتهديدات بالإبادة

أعاد وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش طرح مشروعه السياسي القائم على فرض "السيادة الإسرائيلية" على معظم أراضي الضفة الغربية، وفق معادلة وصفها بنفسه بأنها "أقصى مساحة مع أقل عدد ممكن من العرب". ويستند هذا الطرح إلى رؤية استيطانية متكاملة تهدف إلى ضم أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية،

مقابل إبقاء الفلسطينيين محاصرين في جيوب سكانية معزولة ومفتتة جغرافيًا، بما يمنع تبلور كيان وطني أو سياسي فلسطيني موحّد. في هذا السياق، لم يتردد سموتريتش في التلويح بخيارات بالغة التطرف تجاه السلطة الفلسطينية، إذ هددها صراحة بما وصفه بـ"التدمير أو الإبادة" إذا ما حاولت مواجهة المشروع أو "رفع رأسها"، في مؤشر واضح على اعتماد خطاب القوة والإقصاء الكامل بدل أي مسار سياسي أو تفاوضي.

وربط سموتريتش بين هذه الرؤية وبين مشروع "E1" الاستيطاني شديد الخطورة، الذي يسعى إلى ربط الكتل الاستيطانية الكبرى في محيط القدس، ما يؤدي إلى عزل المدينة المحتلة عن امتدادها الفلسطيني الطبيعي، ويحوّل الضفة الغربية إلى شطرين منفصلين شمالًا وجنوبًا. وبذلك، فإن المصادقة على المشروع الاستيطاني "E1" لا تعد خطوة عمرانية بحتة، بل هي تجسيد عملي لسياسة الضم، وتحقيق لأهداف استراتيجية بعيدة المدى ترمي إلى قطع الطريق على أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيًا وقابلة للحياة.

ولم يقف سموتريتش عند حدود الخطاب السياسي أو التصريحات الإعلامية، بل تحدّث عن خرائط يجري إعدادها بالفعل لترسيم الضم على الأرض، في إطار خطة منهجية تقوم على تثبيت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وترك تجمعات سكانية فلسطينية محصورة داخل كانتونات بلا سيادة فعلية، ودون أي أفق سياسي مستقبلي. هذه الرؤية تعني، في جوهرها، تفريغ مفهوم حق تقرير المصير للفلسطينيين من مضمونه، وتحويله إلى إدارة محلية محدودة الصلاحيات في ظل سيطرة إسرائيلية مطلقة.

الأبعاد السياسية الداخلية في إسرائيل

يمثل مشروع الضم استجابة مباشرة لمطالب التيار اليميني الديني–القومي في إسرائيل، الذي يرى في فرض السيادة على الضفة الغربية تتويجًا لرؤيته العقائدية والسياسية القائمة على السيطرة الكاملة على "أرض إسرائيل

التاريخية". ومن هذا المنظور، يطرح سموتريتش خيار الضم كـ"إنجاز تاريخي" يقدمه الائتلاف الحاكم لجمهوره الداخلي، دون الحاجة إلى تقديم أي تنازلات للفلسطينيين أو الدخول في تسوية سياسية شاملة. غير أن هذا الطرح، رغم أنه قد يُستخدم لتعزيز تماسك الحكومة وإرضاء قاعدتها الانتخابية، ينطوي في الوقت ذاته على مخاطر عميقة تتعلق بعلاقات إسرائيل الخارجية. إذ أن المضي في سياسة الضم من شأنه أن يفجر الخلافات مع شركاء إقليميين ودوليين، ويهدد بتجميد أو حتى تراجع مشاريع التطبيع والاندماج الإقليمي التي أُطلق عليها "الاتفاقيات الإبراهيمية"، والتي كانت تُسوّق كأحد أهم إنجازات إسرائيل الدبلوماسية خلال العقد الأخير.

بيد ان الدفع باتجاه مشروع "E1" الاستيطاني والضم الرسمي لمناطق واسعة من الضفة، يضع إسرائيل في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي. إذ تشير المواقف الأوروبية المتكررة، والتي تجلّت في إدانات متزامنة لمخططات الاستيطان والضم، إلى استعداد متزايد لاعتماد تدابير عملية قد تتجاوز حدود البيانات السياسية التقليدية، لتصل إلى فرض قيود اقتصادية أو قانونية تعكس عزلة متنامية. هذه التطورات تضع إسرائيل أمام معادلة معقدة؛ مكاسب سياسية داخلية آنية في مواجهة أثمان دبلوماسية واستراتيجية طويلة الأمد قد تعيد رسم مكانتها على الساحة الدولية وتحد من قدرتها على الاستفادة من فرص التعاون الإقليمي والدولي

التأثير على مستقبل الدولة الفلسطينية

إن المضي في مسار الضم، وبخاصة عبر تنفيذ مشروع "E1"، ينسف فكرة الدولة الفلسطينية. فهذا المشروع لا يقتصر على توسيع الاستيطان أو تعزيز السيطرة الإسرائيلية على محيط القدس، بل يقطع عمليًا شريان التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، ويعزل القدس الشرقية عن امتدادها الطبيعي داخل الضفة. وبذلك، فإن أي تصور لدولة فلسطينية ذات مقومات حياتية يصبح أمرًا شديد الصعوبة إن لم يكن

مستحيلًا. وقد كررت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي هذا التقييم في بيانات وتقارير متتالية منذ سنوات، معتبرة أن تنفيذ "E1" يمثل نقطة تحول خطيرة تقوّض بشكل مباشر فرص تطبيق حل الدولتين.

هذا الطرح الذي قدمه سموتريتش نفسه، والذي يقوم على فرض السيادة الإسرائيلية على نحو 82% من مساحة الضفة، مقابل ترك الفلسطينيين محصورين في كانتونات متناثرة بلا سيادة سياسية حقيقية، ولا حدود مستقلة، ولا قدرة على التواصل الجغرافي الداخلي، يؤدي إلى حرمان الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة، ويدفعهم هذا الطرح نحو إدارة محلية محدودة الصلاحيات، تشبه الإدارات المدنية أو البلدية، الأمر الذي يحوّل مشروع التحرر الوطني إلى مجرد إدارة يومية لشؤون السكان تحت سيطرة إسرائيلية مطلقة.

التداعيات الأمنية والإقليمية

على الصعيد الأمني، من المؤكد أن الضم يشكل خطرًا مباشرًا ويؤدي إلى الانفجار في الضفة الغربية، حيث إن تكثيف الاستيطان ومصادرة الأراضي سيؤديان إلى تصاعد الاحتكاك والعنف، وهو ما قد يدفع نحو انهيار السلطة الفلسطينية ماليًا ومؤسسيًا. هذا الانهيار المحتمل لا يشكل خطرًا داخليًا فقط، بل له امتدادات إقليمية واسعة، قد ينعكس على استقرار الأردن الذي يرتبط مباشرة بالضفة الغربية، كما يمكن أن يفتح ساحات توتر إضافية في لبنان وسوريا. وقد حذرت تقارير دبلوماسية غربية من أن الضفة على أعتاب أزمة مالية خانقة قد تتحول إلى أزمة سياسية شاملة، فيما لفتت الإدارة الأميركية تحديدًا إلى أن استمرار الضغط المالي قد يؤدي إلى انهيار اقتصادي يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها.

أما إقليميًا، فقد صدرت مواقف عربية صريحة ترفض الضم وتؤكد خطورته. فقد شدد الأردن، الذي يتأثر مباشرة بأي تغيير في الوضع القانوني والسياسي للضفة الغربية، على أن الضم يمثل تهديدًا وجوديًا لمعاهدة السلام

وأمنه القومي. كما حذرت الإمارات من أن هذه الخطوة تشكل "خطًا أحمر"، معتبرة أنها ستقوض أي إمكانية لتطوير العلاقات الإقليمية أو البناء على اتفاقات التطبيع. وبدورها، أبدت دول عربية أخرى مواقف مشابهة، في إشارة إلى أن الضم ليس مجرد قضية فلسطينية داخلية، بل ملف إقليمي قد يزعزع مجمل التوازنات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط

ردود الأفعال: محليًا، إقليميًا ودوليًا

تفاوتت ردود الأفعال على الطروحات المتعلقة بضم الضفة الغربية بين الساحة الإسرائيلية والفلسطينية والإقليمية والدولية، لكنها جميعًا أجمعت على أن هذه الخطوة ستترك تداعيات عميقة.

فعلى الصعيد المحلي الإسرائيلي، تمثل قوى اليمين الديني–القومي المحرك الأساسي لفكرة الضم وتوسيع السيادة، حيث ينظر إليها كأداة لتكريس السيطرة الإسرائيلية وقطع الطريق على أي مشروع دولة فلسطينية. وقد سبق للكنيست أن صوّت في جلسات سابقة لصالح مبدأ "تطبيق السيادة" على الضفة، وإن كان ذلك في إطار غير ملزم قانونيًا. في المقابل، أبدت المعارضة وبعض قطاعات المجتمع المدني الإسرائيلي قلقًا من هذه التوجهات، محذّرة من أن المضي في الضم سيؤدي إلى عزلة دولية متزايدة، وقد يفتح الباب أمام فرض عقوبات أو تدابير اقتصادية أوروبية وأممية تضر بالمصالح الإسرائيلية على المدى البعيد.

أما على الجانب الفلسطيني، فقد جاء موقف السلطة الوطنية الفلسطينية والفصائل الفلسطينية واضحًا برفض قاطع لهذه الخطط واعتبارها خطوات غير شرعية تنتهك القانون الدولي. ودعت القيادة الفلسطينية المجتمع الدولي إلى تحرك عاجل لوقف أي محاولات ضم، ولوّحت بإمكانية تصعيد التحركات الشعبية والسياسية على

الأرض لمواجهة المشروع. هذه المواقف تعكس إدراكًا فلسطينيًا بأن الضم لا يستهدف مجرد السيطرة على الأرض، بل يهدف إلى إلغاء الوجود الوطني والسياسي الفلسطيني برمته.

إقليميًا، عبّرت عدة دول عربية عن رفضها للضم والتحذير من خطورته، وفي مقدمتها الأردن والإمارات. فقد وصفت الإمارات الخطوة بأنها "خط أحمر"، محذّرة من أن المضي فيها سيقوض مسار الاندماج الإقليمي الذي بُنيت عليه اتفاقات التطبيع. من جهته، شدّد الأردن على أن الضم ستكون له تداعيات مباشرة على أمنه القومي، بل وعلى معاهدة السلام الموقعة مع إسرائيل، ما يعكس حساسية خاصة للمملكة التي ترتبط جغرافيًا وسياسيًا بالضفة الغربية.

أما على الصعيد الدولي، فقد تكررت الإدانات الأوروبية والأممية لمشاريع الاستيطان والضم، وخاصة ما يتعلق بمخطط "E1". ولم تقتصر هذه المواقف على البيانات التقليدية، بل حملت إشارات واضحة إلى احتمال اتخاذ تدابير عملية، تتضمن عدم الاعتراف بأي تغييرات أحادية على حدود عام 1967، وربما اعتماد خطوات إضافية في حال تنفيذ الضم. هذه المواقف تؤكد أن المجتمع الدولي، رغم انشغاله بأزمات عالمية متعددة، ما زال يعتبر الضم خطًا أحمر يستدعي ردًا سياسيًا وقانونيًا.

الموقف القانوني الدولي

من الناحية القانونية، لا يترك النظام الدولي مجالًا للالتباس في مسألة الضم والاستيطان، إذ يؤكد بشكل متكرر أن هذه الممارسات غير شرعية ومنافية للقانون الدولي.

أولًا، يحظر ميثاق الأمم المتحدة الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهو مبدأ رسخه مجلس الأمن في قراراته المتعلقة بالقدس، وخاصة القرار 478، الذي دعا الدول إلى عدم الاعتراف بأي تغييرات أُحادية الجانب فرضتها

إسرائيل على وضع المدينة. وينطبق هذا المبدأ نفسه على الضفة الغربية، ما يجعل أي خطوة ضم بمثابة خرق مباشر لميثاق الأمم المتحدة.

ثانيًا، اعتبر مجلس الأمن في قراره 2334 أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تمثل "انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي"، وأكد عدم شرعيتها، مطالبًا إسرائيل بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية فورًا ودون قيد أو شرط.

ثالثًا، ينص القانون الدولي الإنساني، وبالتحديد المادة 6/49 من اتفاقية جنيف الرابعة، على حظر نقل قوة الاحتلال سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. وهذا يعني أن بناء المستوطنات ومحاولة ضم الأراضي المحتلة، يمثلان انتهاكًا مباشرًا لهذه القاعدة الأساسية، ويؤديان إلى تكريس وضع غير مشروع على الأرض.

رابعًا، عززت محكمة العدل الدولية هذا الموقف القانوني بوضوح في رأيها الاستشاري الصادر عام 2024، حيث خلصت إلى أن استمرار الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأن على جميع الدول واجبًا قانونيًا يتمثل في عدم الاعتراف أو المساعدة في استمرار هذا الوضع.

وأخيرًا، على المستوى الجنائي الدولي، يظل الملف مفتوحًا أمام المحكمة الجنائية الدولية، التي تحقق بالفعل في قضايا الاستيطان والنقل القسري للسكان باعتبارها جرائم حرب. وتشير تقارير قانونية ودبلوماسية إلى أن الدفع باتجاه الضم قد يسرّع من إصدار أوامر توقيف بحق مسؤولين إسرائيليين متورطين في هذه السياسات، بما ينقل المواجهة إلى مستوى شخصي مباشر مع القيادات الاسرائيلية السياسية والعسكرية.

خريطة طريق عملية لمواجهة مخططات الضم

أمام خطط الضم المتسارعة، تحتاج القيادة الفلسطينية إلى استراتيجية متعددة المسارات تجمع بين العمل السياسي–الدبلوماسي، والتحرك القانوني، والدعم الاقتصادي، والإصلاح الداخلي، مع صياغة رسائل استراتيجية موحّدة. هذه الخريطة لا تكتفي بالتصدي للمشروع الإسرائيلي، بل تسعى إلى تحويل التحدي إلى فرصة لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني وتعزيز الحضور الدولي للقضية.

أولًا: المسار السياسي–الدبلوماسي

التحرك السياسي العاجل هو حجر الأساس لوقف خطوات الضم. لا يكفي الاكتفاء بالبيانات، بل المطلوب تحويل الزخم الدولي المتصاعد نحو الاعتراف بالدولة الفلسطينية إلى أدوات ردع ملموسة.

على الصعيد الدولي: يجب المطالبة بعدم الاعتراف بأي آثار للضم أو لمشروع "E1"، وتفعيل مبدأ "واجب عدم المساعدة" الذي أكدت عليه محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري عام 2024. كما يمكن الدفع نحو إجراءات أوروبية منسقة تتضمن تقييد دخول منتجات المستوطنات إلى الأسواق، فرض قيود على الشركات والكيانات المتورطة في الضم، وإدراج قيادات سياسية و استيطانية على قوائم تقييد التأشيرات.

على الصعيد الإقليمي: ينبغي تفعيل آليات الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لربط مسارات التطبيع والتعاون الاقتصادي بوقف خطط الضم، مستفيدين من موقف الإمارات الصريح الذي اعتبر الضم "خطًا أحمر".

مع الدول المؤهلة للاعتراف بالدولة الفلسطينية: مثل فرنسا وبريطانيا وبلجيكا والبرتغال وأستراليا وكندا، يمكن بناء شراكات استراتيجية تذهب أبعد من الاعتراف الرمزي، لتشمل دعمًا ماليًا ومؤسسيًا، مراقبة تجارية لمنع تمويل الاستيطان، وحزم حماية تضمن استمرار عمل مؤسسات الدولة الفلسطينية.

ثانيًا: المسار القانوني–الحقوقي

البعد القانوني يمثل رافعة أساسية لإضعاف شرعية المشروع الإسرائيلي دوليًا.

يتعين توسيع الملفات المرفوعة أمام المحكمة الجنائية الدولية المتعلقة بالاستيطان والنقل السكاني القسري، مع توثيق الأثر المباشر لمخططات "E1" والضم على تفتيت الأرض والهوية الفلسطينية.

يمكن استثمار رأي محكمة العدل الدولية لعام 2024 كمستند مرجعي لتقديم طلبات محددة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، تدعو الدول إلى عدم الاعتراف وعدم المساعدة، وتحث على تبني تدابير اقتصادية وقانونية ضد الضم.

كما يمكن اللجوء إلى آليات المنازعات التجارية والاستثمارية لمساءلة الشركات المتورطة في مشاريع الاستيطان، مستندين إلى إرشادات الأمم المتحدة بشأن الأعمال وحقوق الإنسان، والقوانين الأوروبية الخاصة بحظر منتجات المستوطنات.

ثالثًا: المسار الاقتصادي

المحافظة على استقرار الوضع المالي للسلطة الفلسطينية شرط أساسي لتمكينها من الصمود.

لا بد من اتفاقات مالية شفافة بإشراف وضمانات دولية لإعادة أموال المقاصة ومنع استخدامها كأداة ابتزاز سياسي، إضافة إلى حماية النظام المصرفي الفلسطيني من الانهيار، وهو أمر حذرت منه الولايات المتحدة بشكل علني.

كما يجب تنويع قنوات الدعم الدولي، بحيث تتولى الدول التي تعترف بالدولة الفلسطينية تمويل قطاعات أساسية مثل الرواتب، التعليم، والصحة، ضمن ترتيبات قانونية تحميها من الضغوط السياسية أو الانقطاع المفاجئ.

رابعًا: المسار الداخلي

المواجهة مع مشروع الضم لا تكتمل دون إصلاح البيت الداخلي الفلسطيني.

المطلوب تشكيل حكومة كفاءات انتقالية ببرنامج حد أدنى يركز على مقاومة شعبية سلمية، تجميد الانقسام المؤسسي، وتجديد الشرعيات من خلال انتخابات حيثما أمكن، وهو ما دعا له الرئيس محمود عباس.

إلى جانب ذلك، يمكن تبني استراتيجية ميدانية غير عنيفة تركز على نقاط الخنق الاستراتيجية مثل "1E"، الأغوار، ومحاور الجدار الفاصل، مع توثيق الأثر الإنساني والقانوني لهذه السياسات وعرضها مباشرة أمام العواصم المؤثرة والهيئات القضائية الدولية.

كما أن تحسين الأداء الداخلي عبر محاربة الفساد، وتكريس الشفافية المالية، وتوفير الخدمات الأساسية سيعزز الشرعية الداخلية ويقوي الموقف الفلسطيني في الساحة الدولية.

خامسًا: رسائل استراتيجية موحّدة

من الضروري صياغة خطاب سياسي موحّد يوجه رسائل واضحة للحلفاء الإقليميين والدوليين، في مقدمتها:

الضم لا يجلب الأمن بل يولد فراغًا سياديًا وفوضى مزمنة تقود إلى اشتباكات متعددة الجبهات، ما يهدد مباشرة مصالح شركاء إسرائيل في المنطقة، وخاصة الأردن ودول الخليج والاتحاد الأوروبي.

الدولة الفلسطينية ليست عائقًا أمام استقرار الشرق الأوسط، بل مكونًا رئيسيًا فيه. ومن ثم، فإن الاعتراف بها يجب أن يترافق مع "حماية من التفريغ"، أي عدم الاعتراف بأي ضم أحادي، وفرض عقوبات على الأطراف المنفذة، وتعزيز أدوات المساءلة القانونية.

توصيات قصيرة ومتوسطة الأجل

أمام خطورة المضي في مشروع الضم، ولا سيما إحياء خطة 1E، نرى ضرورة تنفيذ حزمة من التوصيات العملية التي يمكن للقيادة الفلسطينية، بدعم شركائها الدوليين والإقليميين، العمل على تنفيذها في المدى القصير والمتوسط:

طلب جلسة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتفعيل التبعات القانونية لرأي محكمة العدل الدولية الصادر عام 2024، ولا سيما مبدأي عدم الاعتراف وعدم المساعدة في استدامة وضع غير مشروع. وينبغي أن يصدر عن الجلسة قرار يوصي بحزمة من الأدوات الاقتصادية والقانونية المترابطة بأي خطوة ضم أو مشروع "1E".

تشكيل تحالف دولي لمواجهة "1E" يضم الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا والبرازيل واليابان، بهدف ممارسة ضغط مشترك لمنع التنفيذ. يمكن لهذا التحالف أن يعتمد أدوات عملية مثل فرض قيود على تصدير المواد الأساسية للمشاريع الاستيطانية، ووقف الاستثمارات في الشركات المتورطة، وانتقاء شركات البنية التحتية المشاركة لحرمانها من الأسواق الدولية.

تسريع المذكرات المقدمة إلى المحكمة الجنائية الدولية (ICC) بشأن مسؤوليات الأفراد الإسرائيليين الدافعين نحو الضم والاستيطان. هذه المذكرات ينبغي أن تكون مدعومة بخرائط دقيقة وتقارير رسمية وعلنية توثق أثر الضم على الأرض والسكان، بما يعزز فرص إصدار أوامر توقيف أو تحريك قضايا جرائم حرب.

إطلاق برنامج صمود مالي تحت إشراف دولي يهدف إلى حماية رواتب القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والأمن المدني، ومنع انهيار النظام المصرفي الفلسطيني. يمكن توظيف التحذيرات العلنية الصادرة عن واشنطن بشأن المخاطر الاقتصادية في الضفة كرافعة لإقناع المجتمع الدولي بتوفير شبكة أمان مالية عاجلة.

توسيع نطاق حملات حظر منتجات المستوطنات في الأسواق الأوروبية وربطها مباشرة بخطوات الضم. هذه الإجراءات ينبغي أن تُنفّذ بصورة قانونية وإجرائية منظمة، لتشمل ليس فقط المستوطنات القائمة وإنما أيضًا أي مشاريع استيطانية جديدة متصلة بخطط الضم.

الخلاصة

إن الضم المقترح – ولا سيما إحياء مشروع 1E – يعني فعليًا القضاء على إمكانية قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، وتحويل الضفة الغربية إلى مجموعة كانتونات معزولة بلا سيادة حقيقية. وهو مسار من شأنه أن يهدد

الاستقرار الإقليمي المباشر، سواء في الأردن أو الخليج أو حتى على مستوى معاهدات السلام، فضلًا عن أنه سيدفع إسرائيل إلى مزيد من العزلة الدولية.

القانون الدولي في هذا السياق لا يترك مجالًا للغموض، فلا شرعية للاستيطان أو الضم، وعلى جميع الدول واجب قانوني بعدم الاعتراف أو المساعدة، مع اتخاذ تدابير نشطة لإنهاء الوضع غير المشروع.

وبالنسبة للفلسطينيين، فإن الرد الفعّال لا يمكن أن يقتصر على التحذير أو الإدانة، بل يتطلب استراتيجية ثلاثية الأبعاد:

- توحيد داخلي يضمن شرعية القرار السياسي.
- مسار قانوني نشط يوظّف أدوات القضاء الدولي لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين.
- تحالفات دبلوماسية–اقتصادية تنقل الموقف من مرحلة البيانات الرمزية إلى مرحلة الإجراءات الملموسة والمكلفة لأي محاولة لفرض الضم.